

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

**United Nations General Assembly Sixth
Committee (74th Session)**

**اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة
(الدورة ٧٤)**

**Statement on Cluster III issues of
Agenda Item 79:**

**بيان حول موضوعات المجموعة الثالثة من
البند ٧٩:**

**Report of the International Law
Commission on the work of its seventy-
first session**

**"تقرير لجنة القانون الدولي بشأن أعمال دورتها
الواحدة والسبعين"**

**Dr. Ahmed Abdelaziz
First Secretary (Legal Advisor)**

**د/ أحمد عبد العزيز
سكرتير أول (مستشار قانوني)**

6 November 2019

٦ نوفمبر ٢٠١٩

Check against delivery

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

فيما يلي ملاحظتنا على ما تضمنه الفصلين السابع، والتاسع، من تقرير لجنة القانون الدولي موضع المناقشة حول الخلافة الدولية اتصالاً بالمسئولية الدولية، والمبادئ العامة للقانون:

السيد الرئيس،

بالنسبة لما تضمنه التقرير حول الخلافة أو التوارث الدولي اتصالاً بالمسئولية الدولية، يود وفد بلادي أن يعرب عن التقدير للمقرر الخاص السيد "باقيل شتورما" على الجهد المبذول في دراسة هذا الموضوع الهام، وعلى تقريره الثالث الذي تناولته لجنة القانون الدولي في دورتها الأخيرة. وإذ نأخذ علمًا بالتقدم المحرز في تطوير مشروع المواد ذات الصلة، ننضم إلى من سبقونا في الإشارة إلى أهمية ضمان اتساق تلك المواد مع أحكام القانون الدولي العام القائمة بشأن التوارث الدولي وفي مقدمتها تلك التي تضمنتها اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ بشأن التوارث الدولي في المعاهدات، فضلاً عن مواعمتها مع المشروعات الأخرى الجارية للجنة القانون الدولي مثل مشروع المواد الخاص بمسئولية الدول عن الأعمال غير المشروعة دولياً. وستحرص مصر خلال الفترة المقبلة على التفاعل مع لجنة القانون الدولي، وموافاتها بملاحظاتها وإسهاماتها بالشكل المعتاد.

السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بموضوع المبادئ العامة للقانون، فتتمن مصر التقرير الأول للمقرر الخاص السيد "مارسيلو فازكيز-بيرموديز" الذي اطلعت عليه لجنة القانون الدولي في دورتها الأخيرة. وتتفق مصر مع أهمية دراسة لجنة القانون الدولي لهذا الموضوع الهام الذي ورد النص عليه في المادة ١/٣٨ (ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كأحد مصادر القانون التي يمكن لمحكمة العدل الدولية الاستناد إليها في أداء وظيفتها القضائية،

والتي تعد كذلك من مصادر القانون الدولي العام بصفة عامة. فالمبادئ العامة للقانون هي المبادئ القانونية المشتركة المستمدة من الأنظمة القانونية الداخلية والتي يمكن تطبيقها في العلاقات الدولية. وعلى هذا النحو، فقد تضم العديد من المبادئ الهامة مثل مبدأ "حسن النية" على سبيل المثال الذي اكتسب أهمية خاصة في المعاملات المدنية والتجارية وطبقته المحاكم الدولية المختلفة في العديد من المناسبات.

السيد الرئيس،

نتفق مع ما جاء في الفقرة ٢٢٠ من التقرير من أن مصطلح "الأمم المتمدينة" الذي ورد النص عليه في المادة ١/٣٨ (ج) سألقة الذكر في توصيف المبادئ العامة للقانون "التي تعترف بها الأمم المتمدينة" قد تجاوزه الزمن، وأن مساواة الدول على المستوى الدولي تقتضي تفسير المادة على أنها تسري على كافة الدول وليس فئة محددة منها فحسب. كما نؤيد برنامج العمل المستقبلي الذي اقترحه المقرر الخاص، بالنظر في علاقة المبادئ العامة للقانون بالمصادر الأخرى للقانون الدولي، فضلاً عن تحديد بعض المبادئ العامة للقانون التي يمكن اعتبارها مصدرًا من مصادر القانون الدولي. ولما كان تطبيق المحاكم والهيئات التحكيمية الدولية هو عنصر أساسي لإعلان الاعتراف بالمبادئ العامة للقانون كمصدر من مصادر القانون الدولي، فإننا نقدر كذلك أهمية تجميع وتقييم أحكام المحاكم والهيئات التحكيمية الدولية التي تستند إلى المبادئ العامة للقانون.

وختامًا، ستحرص مصر على التفاعل بإيجابية مع لجنة القانون الدولي ومع المقرر الخاص حول هذا الموضوع المهم، بما في ذلك الإفادة بملاحظاتها ومقترحاتها، وفي هذا الصدد نتطلع لتلقي الاستبيان الذي أشار إليه المقرر الخاص في تقريره حول ممارسة الدول بشأن المبادئ العامة للقانون وفقًا لمفهوم المادة ١/٣٨ (ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

شكرًا السيد الرئيس.